

تقليصات «أونروا»... دافع جديد للتخلي عن حق العودة

يوسف الصايح

في وقت بات الفلسطيني يختار قوارب الموت، أملاً بحد أفضل من عذابات الحياة وقهر العيش في مخيمات لبنان، جاءت تخفيضات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، على الصعيد الاستشفائي، لتزيد حجم معاناة اللاجئ الفلسطيني وتدفعه إلى المخاطرة بحياته وحياة عائلته وركوب البحر، عله يصل شاطئ الأمان الذي بات مفقوداً في لبنان.

في الأونة الأخيرة، شهدت مختلف المخيمات الفلسطينية سلسلة من الوقفات احتجاجاً على سياسة تقليص الخدمات التي تنتهجها وكالة «أونروا» التي تُوّجت مؤخراً باعتماد سياسة استشفائية جديدة، ما أثار نقمة المخيمات على الوكالة الدولية باعتبار ذلك عاملاً جديداً يُعمّق أزمة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

ورأت مصادر متابعة للملف أنّ «السياسة المتبعة لدى «أونروا» هي مقدمة لإنهائها وجودها والتخلص من رعاية اللاجئين الفلسطينيين، لأنها تسعى بين الحين والآخر إلى زيادة أزماتهم وتعميقها تحت ذريعة الأزمة المالية، إضافة إلى الهاء الفلسطينيين باحتياجاتهم الحياتية اليومية وصرفهم عن القضية الأساس وهي التمسّك بالوطن».

وبعد أنّ طالت تخفيضات «أونروا» قطاع التعليم، بالإضافة إلى وقف خدمات بدل الأجر للاجئين الفلسطينيين النازحين من سورية إلى لبنان، وفي جديد الخطوات التي اتخذتها الوكالة مطلع العام الجديد تعديل خدماتها الاستشفائية لمرضى المستوى الثاني إلى 95 في المئة في المستشفيات التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني و85 في المئة في المستشفيات الحكومية و80 في المئة في المستشفيات الخاصة، بدلاً من 100 في المئة كما كان سارياً في العام الماضي. كما اشترطت «أونروا» لجوء المريض أوّلاً إلى مستشفيات الهلال الأحمر الفلسطيني أو المستشفيات الحكومية (مع إعطاء الأفضلية للمستشفيات التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في حالة العمليات الباردة، إذا كانت الخدمة المطلوبة متوفرة)، وإذا تعدّر علاجه فيها يمكن عندها تحويله إلى المستشفيات الخاصة، إضافة إلى جانب محدودية العمليات الباردة شهرياً. وفي المقابل، رفعت الوكالة نسبة التغطية الصحية لمرضى المستوى الثالث من 50 في المئة إلى 60 في المئة كما رفعت سقف المداخلة الطبية إلى 5000 دولار أميركي.

أونروا: سياسة جديدة لتقليص خدمات

تعليقاً على ما سبق ذكره، أوضحت مسؤولّة الإعلام في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة في بيروت، زيزيت درزكالي في حديث لـ «البناء»، أنّ الملاحظة الكبرى هي الحديث عن تقليص أونروا لخدماتها، فالوكالة لم تقم بتقليص خدماتها الأساسية، ومن ضمنها خدمات التعليم والصحة بل هي تقوم بكل ما في وسعها لاستمرار تقديم خدماتها، في إطار الميزانية المتوافرة لديها. وفي ظل التحديات الماثلة أمامها وابرزها التزايد الكبير في أعداد اللاجئين واحتياجاتهم.. وإذ أشارت إلى «أنّ ميزانة الوكالة تنقسم بين الميزانية العامة التي تغطي الخدمات الأساسية وميزانية الطوارئ»، قالت درزكالي: «بالنسبة إلى الخدمات الصحية التي تقدمها أونروا فهي على ثلاثة مستويات بحيث تشمل 27 عيادة صحية، ومختبرات وادوية وخدمات استشفاء، ومؤخراً قلنا بتعديلات في توزيع الميزانية المخصصة للاستشفاء وهذا لا يعتبر تقليصاً، حيث تمتّ زيادة 10 في المئة على صعيد المستوى الثالث مقابل التعديل الذي حصل على صعيد المستوى الثاني إلى 95 في المئة في المستشفيات التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، و85 في المئة في المستشفيات الحكومية و80 في المئة في المستشفيات الخاصة». أما بالنسبة إلى العمليات وتحديد عددها، أكدت «أنّ هذه السياسة متبعة حتى من قبل الجهات الرسمية في البلدان فهناك بعض الحالات التي تكون في حاجة إلى عمليات باردة (غير طارئة) يمكن تأجيل إجرائها، وإذا تحولت إلى حالات طارئة فعندها يمكن التعامل معها بشكل فوري».

شدّدت على «أنّ الوكالة تعمل على تأمين المبلغ المترتب على أعباء بعض العائلات الغير قادرة على تغطية نفقات الاستشفاء»، مشيرة إلى «أنّ أونروا تعمل على موازنة سياسة الاستشفاء مع سياسة البلد المضيف، وأنّ ميزانية الوكالة للاستشفاء في لبنان تشكل 50 في المئة من ميزانية استشفاء الوكالة بشكل عام». واتفقا على إدراك مسؤولية الإعلام في أونروا أنّ مستشفيات الهلال الأحمر قد لا تكون جميعها قادرة على تأمين كافة الخدمات الصحية المطلوبة لمرضى، لا سيما بالنسبة إلى بعض الحالات الحرجة، وأشارت درزكالي إلى «أنّ الوكالة تقوم بالتنسيق مع بعض الجهات والموظفات بتطوير أداء وخدمات المستشفيات التابعة للهلال الأحمر، كما يتمّ التنسيق مع الشركاء لتغطية خدمات صحية معينة وبرناميج (care) لتأمين العلاج للمرضى الذين يعانون من الأمراض المستعصية».

وأوضحت «أنّ ميزانية الوكالة تعتمد بشكل كامل على الجهات المانحة وهي عبارة عن دول وهيئات ومؤسسات ومنظمات دولية تدعم الميزانية العامة، ميزانية الطوارئ والمشاريع المختلفة، حيث تقدم أونروا مساعدات غذائية نقدية شهرية للاجئين الفلسطينيين النازحين من سورية إلى لبنان بقيمة 27 دولار للفرد الواحد، لافتة إلى «أنّ أونروا التي تأسست منذ 65 عاما ويشكل وقتها باتت تواجه أعباء أكبر، لا سيما لجهة الارتفاع الهائل في عدد اللاجئين، يضاف إلى ذلك ازدياد حالات

البناء

وجه وزير البيئية محمد المشنوق كتاباً إلى مدير الجمارك العام شفيق مرقعي حول القيود المفروضة على استيراد وإدخال محارق النفايات، وطلب بعدم السماح بإدخال أي محرقة نفايات إلى لبنان، إلا بعد التأكد من حصول الجهة طالبة الإدخال على موافقة وزارة البيئية الصريحة والخطية على دراسة تقييم الأثر البيئي لمشروع إقامة المحرقة المزمع إدخالها إلى الأراضي اللبنانية.

وجاء في الكتاب «استناداً إلى تعميم وزير البيئية رقم 81 تاريخ 16112015 المتعلق ببعض الإرشادات بشأن الإدارة المتكاملة للنفايات المنزلية الصلبة للمبلديات واتحاد البلديات والقائمين والمحافظين، والذي نص على أنّ أي عمل أو مشروع يصمم للفرز أو التدوير أو الصيبيخ واسترداد الطاقة أو استصلاح المواقع المشوهة أو غيرها من النشاطات المتعلقة بمعالجة النفايات المنزلية الصلبة أو التخلص النهائي منها بما فيها المحارق، يخضع لإحكام مرسوم أصول تقييم الأثر البيئي تطبيقاً لقانون حماية البيئية، واستناداً إلى المرسوم رقم 8633 تاريخ 782012 المتعلق بأصول تقييم الأثر البيئي الذي نصّ على ضرورة أن تمتنع أي إدارة رسمية عن مباشرة إنشاء أو تشغيل مشروعها المقترح قبل أن تبدي

السنة السابعة / الثلاثاء / 12 كانون الثاني 2016 / العدد 1977
Seventh year / Tuesday / 12 January 2016 / Issue No. 1977

وزير البيئية يطلب من مدير الجمارك عدم السّماح بإدخال أي محرقة نفايات

وزارة البيئية موقفها حيال تقرير تقييم الأثر البيئي لهذا المشروع، كما نصّت المادة 58 من قانون حماية البيئية، وحيث يتبين من كافة المعلومات والمعطيات المتوفرة أنّ تشغيل المحارق يتطلب ظروف تشغيل مناسبة، كما وينتج عنه انبعاثات لملوثات عضوية ورماد وهي ملوثات يقتضي معالجتها وإدارتها بطريقة سليمة بيئياً ولديها الخصائص الآتية، سامة جدا، غير قابلة للتفكك . تتبخّر وتنتقل عبر مسافات طويلة في الهواء والمياه . تتراكم في الأنسجة الدهنية للكائنات الحية وتنتقل عبر الهرم الغذائي.

عليه يكون حرق النفايات الصلبة المنزلية الذي قد ينتج عنه انبعاثات لملوثات عضوية ثابتة مدرجة في مرفق اتفاقية استوكهولم للملوثات العضوية الثابتة خاضعا لما تنصّ عليه هذه الاتفاقية التي انضم اليها لبنان بتاريخ 2972002..

اتفاقية تعاون

من جهة ثانية، وقع المشنوق ورئيس الجامعة اللبنانية الكندية روني أبي نخلة مذكرة تعاون، تهدف إلى تاهيل اخصائيين وخبراء في اختصاصات البيئية وإشراكهم في العمل البيئي العام والخاص.

جمعية الصناعيين تُثمنّ تجاوب شهيبي مع طرحها حول فرز النفايات

من أعلى نسب من هذه المخلفات عبر تشجيع الصناعة اللبنانية والمحافظة على فرص عمل لشباب لبنان».

وشرح شهيبي «موقع صناعة إعادة التدوير الذي تطور بشكل كبير، مستندا إلى توظيفات راسمالية كبيرة في الآلات والمعدات الصناعية الحديثة. ناهيك عن توفيره فرص العمل لآلاف العمال العاملين فيه مباشرة أو بطريقة غير مباشرة».

المالية للاقتصاد وتخفيض اكاليف معالجة النفايات، إن كان على صعيد الشركات أو البلديات، تبعاً للسياسات العامة التي تستعمد في المواضيع.

وشّئن الجميل لوزير الزراعة «تجاوبه مع ما طالب به وطرحته جمعية الصناعيين اللبنانيين منذ بداية أزمة النفايات، وذلك بضرورة وحتمية الفرز وتخفيض اكاليف المعالجة للاستفادة بما أمكن

يرتكبها المسؤولون من وزراء وسواهم. في القضاء: اتهم جزءاً من القضاء بالخضوع للضغط السياسي. وقد خبرت خلال عملي الشبان، القضاء المختص، الذي سلمته بابلب مستندات حول جرائم تدخل في باب الجنابات، ذهب مصحفيها مئات الجرائم دون أي نتيجة على الإطلاق.
القوى السياسية: اتهم معظم القوى السياسية، بأنها ترى الفساد عند الآخرين، ولا ترى الفساد في صفوفها. الوزراء: اتهم بالفساد، أي وزير يرفض أو يعرقل قيام الهيئات الناظمة في مختلف المجالات والقطاعات، من أجل الحفاظ على مصالحها ومصالح شخصية أو فئوية. كما إن لبنان يشكو من غياب سياسات واستراتيجيات في مختلف القطاعات، واستبدالها بتجميع مشاريع تسمى زورا خطة أو سياسة.
قوى الأمن: اتهم نسبة من قوى الأمن بالتراخي في تطبيق القانون، أو بالفساد لتحصيل ماسب مادية، وفي معظم الحالات بالرذوخ لمطالب غير قانونية من المافديين..
وقال: «باختصار، البلد فلتان - الطاسة ضايعة وما حدا سالن».

تأتمت القوى الاقتصادية في لبنان على عاتق مؤسسات حكومية كبرى، وبنوا على اضمحلال الدولة الاقتصادية التي هيكلت على يد الحكومات المتعاقبة.

من اللجان النيابية وهي بحاجة إلى العمل ومضاربة اليد العاملة اللبنانية بفضل الجهود التي قام بها رئيس المجلس النيابي نبيه بري في الاتجاه الثلاثي لإعادة الحياة».
وقال: «مع استقامة عمل الدولة من الطبيعي أن يُعاد طرح الملف المطالب للاتحاد العمالي العام لا سيما بالنسبة إلى الوضعي المعيشي وتدني الأجور وتأكلها بسبب الزيادة معدلات التضخم وتراكمها في العام 2012 إلى العام 2016، حيث من المفروض أن يتم تصحيح الأجور كما تمّ الاتفاق على ذلك بين الاتحاد العمالي والهيئات الاقتصادية في التصحيح الأخير، لكنّ الانكماش استمر بسبب ضعف القدرة الشرائية لدى المواطنن وضمف الأسواق نتيجة الغارق بين زيادة معدلات التضخم وغمات المعيشة وتراجح القدرة الشرائية».

وأكد ضمن ضرورة الإسراع في اجتماع لجنة المؤشر للبحث في هذا الموضوع، كما اجتمع لجنة الحوار من اللجان النيابية وهي بحاجة إلى الاجتماع للهيئة العامة لإقرارها وذلك بفضل الجهود التي قام بها رئيس المجلس النيابي نبيه بري في الاتجاه الثلاثي لإعادة الحياة». وقال: «مع استقامة عمل الدولة من الطبيعي أن يُعاد طرح الملف المطالب للاتحاد العمالي العام لا سيما بالنسبة إلى الوضعي المعيشي وتدني الأجور وتأكلها بسبب الزيادة معدلات التضخم وتراكمها في العام 2012 إلى العام 2016، حيث من المفروض أن يتم تصحيح الأجور كما تمّ الاتفاق على ذلك بين الاتحاد العمالي والهيئات الاقتصادية في التصحيح الأخير، لكنّ الانكماش استمر بسبب ضعف القدرة الشرائية لدى المواطنن وضمف الأسواق نتيجة الغارق بين زيادة معدلات التضخم وغمات المعيشة وتراجح القدرة الشرائية».

وأكد ضمن ضرورة الإسراع في اجتماع لجنة المؤشر للبحث في هذا الموضوع، كما اجتمع لجنة الحوار

هيئة دعم مستشفى البترون: هبة لاتخاذ الإجراءات اللازمة للاستمرارية

دعت هيئة دعم مستشفى البترون في بيان، اللجنة المكلفة من وزير العمل متابعة استمرار العمل في المستشفى، إلى مباشرة عملها، محذرة من «خطورة الوضع والنتائج المأسوية التي يمكن أن تنشأ عن أي تأخير في ذلك والتي لا تقبل التأجيل».

وقالت في بيان: «جاء قرار معالي وزير العمل تشكيل لجنة مكلفة استمرار العمل في مستشفى البترون دون توقف أو إقفال، مطمئنا الجميع، إلا أنّ تسيير الأمور المالية في المستشفى لتأمين مستلزمات الاستمرار في العمل من شراء للأدوية والمستلزمات الطبية والمكالم والمشرّب وغيرها من الأمور الأساسية، يصطلح بعدم توافر النظامية في عقد النفقات وتصفياتها ومراقبتها ومن ثمّ دفعها، مما يعرض حياة المرضى أوّل للخطر الميبن».
ولفتت إلى أنّ «استمرارية العمل في مستشفى البترون بالطرق النظامية تتطلب أول ما تتطلب إصدار قرار من الضمان الاجتماعي لمتابعة العمل كل في وظيفته»، مناشدة «مجلس الوزراء الذي سيعقد في الرابع عشر من الشهر الجاري إدراج ملف مستشفى البترون في جدول أعماله واتخاذ القرارات الإلزامية إلى استمرارية العمل في المستشفى بالنظرية القانونية اللازمة»، رافة بالمرضى والمواطنين وتقاديا لزود الفعل المشروعة التي لن يتوانى أهالي منقطة البترون عن القيام بها حفاظا على حقهم في الصحة الكريمة، وحرصا على ألا يؤدي إهمال هذا الحق إلى أمور لا تحمد عقباه على كل الصعيد».

هيئة دعم مستشفى البترون: هبة لاتخاذ الإجراءات اللازمة للاستمرارية الطبية الموّحدة

أعلن رئيس هيئة «الصحة حقّ وكرامة» اسماعيل سكرية، في بيان، أنه أرسل «مذكرة دراسة قانونية إلى وزير الصحة ونقيب الأطباء، تثبت وجود تجاوز فاضح لقانون إنشاء الوحدة الطبية الموّحدة والمتعلق فقط بالدواء».
وطالب سكرية بـ سحب الأعمال الطبية من خصوصيات مخبرية وصور شعاعية وتقنيات ومنظير والتي أدخلت بتعميع نقابي - وزارتي مشترك، ضرب قائمها للنفس بعرض الحائط وجعل للناس والمعوقات والمميزات الاقتصادية التي تتمتع بها عُمان لا سيما لجهة فروات النفط والغاز وموقعها الجغرافي المميز والدور السياسي التوافقي الذي تلعبه. وشدد على أنّ «الوقت مناسب جدا للدخول إلى السوق العمانية، خصوصا أن السلطات في هذا البلد اتخذت قرارا بتنوع اقتصادها بالاتجاه إلى التوسّع في عدد من القطاعات الاقتصادية غير البترولية».
وبعد مداخلات عدة، تمّ الاتفاق على أن يتضمّن برنامج الزيارة عقد اجتماع اقتصادي موسّع واجتماعات قطاعية وأخرى ثنائية بين رجال الأعمال في البلدين، بالإضافة إلى تقديم عرض حول فرص ومناخ الاستثمار في كلا البلدين.



احد الاعتصامات احتجاجا على سياسة «أونروا



مدقح

الشولي في حديث لـ «البناء»، إلى أنّه «في إطار ما سبق ذكره من سياسة تشفئية على صعيد ملف الاستشفاء من خلال تقليص حجم الميزانية والخدمات الطبية، تسعى أونروا الى إقفال بعض العيادات الطبية الموجودة في تجمّعات اللاجئين وتعمل على دمج العيادات مع بعضها البعض». وأبرز النتائج الناجمة عن هذه الخطوة، بحسب الشولي، «تتمثل في صرف عدد من الموظفين العاملين في تلك العيادات التي سيتمّ إقفالها من جهة، وزيادة الضغط على العيادات التي ستبقى مفتوحة من جهة ثانية، وهو ما سيؤدي إلى زيادة الضغط على العيادات بحيث لن تكون قادرة على استيعاب العدد الكبير من المرضى، وهذا ما أدى إلى وقوع عدد من المشاكل داخل هذه العيادات في عدد من المخيمات حيث تمّ إقفال عيادات في مخيم الرشيدية تعبيراً عن رفض سياسة الاستشفاء الجديدة التي بدأت أونروا تنتهجها».
وأردح الشولي إجراءات الوكالة الأمية في الخاتة السياسية، معتبرا «أنّ ما يحصل أبعد من كونه أزمة مالية». وقال: «إنّ ملف الاستشفاء لا يكتد أونروا سوى مبلغ 10 مليون دولار، فهل حقاً لا تستطيع الجهات المانحة (دول عربية وأجنبية) تأمين هذا المبلغ، وتقف عاجزة أمام ملف استشفاء اللاجئين الفلسطينيين؟ أم أنها عامل ضغط إضافي للديع بالفلسطيني كي يركب البحر ويهاجر وبالتالي يتخلّى عن حقّ العودة»، ويختم الشولي مؤكدا «أنّ ما سبق ذكره على صعيد تقليص الخدمات للاجئين، مضافة إليه عوامل الفقر والبطالة تصيّب جميعها في خاتة دفع اللاجئ الفلسطيني نحو التخلي عن حق العودة إلى أرضه المحتلة».

«أونروا» وإجراءات التششف

تأسست «أونروا» وكالة تابعة للأمم المتحدة بقرار من الجمعية العامة في عام 1949، وتمّ تقيؤها لتقديم المساعدة والحماية لحوالي خمسة ملايين من لاجئي فلسطين المسجلين لديها. وتقتضي مهمة الوكالة الدولية بتقديم المساعدة للاجئين فلسطين حتى يتمّ التوصل إلى حل عادل لمحتهم.

ويبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في كل من الأردن ولبنان وسورية أكثر من 3 ملايين لاجئ، وبلغ عدد مخيمات الجوء في هذه الدول 34 مخيما، تقدم فيها الوكالة الخدمات التعليمية والصحية إما من خلال مدارس ومراكز صحية تابعة لها أو من خلال الاتّفاق مع القطاع الخاص.

واتخذت الوكالة تدابير تشفئية صارمة، حتى تتمكن من الاستمرار في تقديم خدماتها في مجالات الصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية، والصرف الصحي ومشاريع الطوارئ التي يتوفر لدى الوكالة تمويل من أجلها. وفي هذا السياق، أعلنت «أونروا» نهاية شهر حزيران الماضي أنّ 85 في المئة من إجمالي عدد موظفيها الدوليين البالغ عددهم 137 موظفاً والذين يعملون بعقود قصيرة الأجل سيتفصلون عن العمل وفق عملية تتمّ على مراحل، ضمن إجراءات تهدف لتقليل من التكاليف إلى الحد الأقصى الممكن.

ودعا غصن في حديث لـ «المركزية» الدولية إلى «استدراك ما فعجزها على مدى سنتين الماضيتين باعتبارها عن إدارة البلد واستلحاق معالجة الأزمة الاقتصادية وتأثيراتها على الوضعين الاجتماعي والمعيشي وأن تسعى إلى إعادة الحياة إلى أجهزة الدولة التي كانت في «موت سريري» بسبب عدم ملء الشغور الرئاسي وشلل المجلس النيابي وعجز الحكومة عن الاجتماع من خلال المبادرات التي فتحت أفقا جديدة للحلول السياسية على مستوى رئاسة الجمهورية والمسعى لعقد جلسة الحكومة الخميس المقبل

لقاء اقتصادي موسّع في غرفة بيروت مع سفير لبنان في سلطنة عُمان

استضافت غرفة بيروت وجبل لبنان في مقرّها أسس، اجتماع عمل، بدعوة من رئيسها محمد شفيق، ضمّ سفير لبنان في سلطنة عمان حسام دياب وعددًا من رؤساء الهيئات الاقتصادية، خصّص للبحث في سبل تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين والتخصّص للزيارة التي سيقيم بها وفد اقتصادي عُمان برئاسة رئيس غرفة عُمان سعيد بن صالح الكيومى على رأس وفد من كبار رجال الأعمال إلى لبنان بين 8 و12أ شباط المقبل.
بداية، تحدث شفيق لفتت إلى أنّ «زيارة الوفد الاقتصادي العماني جاء نتيجة الزيارة التي قام بها على رأس وفد من رجال الأعمال اللبنانيين إلى مسقط منذ أشهر قليلة، حيث تمّ الاتفاق مع رئيس غرفة عمان سعيد بن صالح الكيومى على عدد من الخطوات لتقوية التعاون بين القطاع الخاص في البلدين»، منوها باستجابة الكيومى لاتخاذ كل الخطوات اللازمة في هذا الإطار، لا سيما توقيع اتفاق بين الغرفتين لإنشاء مجلس أعمال عُمانى -لبنانى.

أكد «وجود فرص واسعة وكبيرة في سلطنة عمان، لذلك من الضروري الاستفادة من زيارة الوفد العماني لبناء التعاون ووضع أسس للتعاون في المجالات والقطاعات المتاحة في البلدين، خصوصا أنّ الوفد العماني يضم كبار رجال الأعمال في السلطنة والعاملين في قطاعات تهّم القطاع الخاص اللبناني، فضلا عن كون الزيارة ستكون محطة لتجديد المعوقات التي تواجه الاستثمار في هذا البلد والتسهيلات المطلوبة والقطاعات المُستهدفة».
ولفت شفيق إلى أنّ «سلطنة عُمان تشكل سوقاً واعدة بالنسبة لقطاع الأعمال اللبناني»، وقال: «ستتابع بشكل مكثف خلال الفترة المقبلة كل متطلبات تنمية العلاقات الاقتصادية الثنائية بما يعود بالفائدة على البلدين وشعبيهما»، وأشار دياب، من جهته، إلى وجود «فرصة كبيرة لتطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية مع عُمان، لا سيما أنّ هناك فرصا استثمارية واعدة»، وعرض المقومات والميزات الاقتصادية التي تتمتع بها عُمان لا سيما لجهة فروات النفط والغاز وموقعها الجغرافي المميز والدور السياسي التوافقي الذي تلعبه.
وشدد على أنّ «الوقت مناسب جدا للدخول إلى السوق العمانية، خصوصا أن السلطات في هذا البلد اتخذت قرارا بتنوع اقتصادها بالاتجاه إلى التوسّع في عدد من القطاعات الاقتصادية غير البترولية».
وبعد مداخلات عدة، تمّ الاتفاق على أن يتضمّن برنامج الزيارة عقد اجتماع اقتصادي موسّع واجتماعات قطاعية وأخرى ثنائية بين رجال الأعمال في البلدين، بالإضافة إلى تقديم عرض حول فرص ومناخ الاستثمار في كلا البلدين.

الفقر المدقع في المناطق التي تعمل فيها الوكالة وهي: (الضفة الغربية، غزة، لبنان، الأردن، وسورية)، كما ظهرت تحديات جديدة في العالم كالأحداث التي تشهدها في عدد من الدول العربية مؤخرا، وما سببها من حرب على غزة، إلى جانب الأزمة الحالية في سورية، ناهيك عن الكوارث وتحديات أخرى كمرض إيبولا، والتي باتت تسترعى اهتمام عدد من الدول المانحة وتنافس أونروا على جيب الممول».

«اللقاء التشاوري»: سياسة التخصّيق ...
المقابل، رأى عضو «اللقاء التشاوري» للمؤسسات العاملة في الوسط الفلسطيني في صيدا وخيماتها أبو بسام عبد المدح في حديث لـ «البناء» أنّ ما تقوم به «أونروا» يندرج في إطار «سياسة التضييق صحيا بعد خطوات مماثلة تربووا واجتماعيا»، معتبرا أنّ «ما يحصل من تقليص للخدمات والتقديمات الصحية امر بالغ الخطورة».

ولفت المدقح إلى «أنّ أونروا لم تتعاقد مع المستشفيات التي تقدّم خدمات صحية جيدة للاجئين، في حين أنّ بعض المستشفيات التي تمّ التعاقد معها لا يمكنها تأمين الطبية بشكل جيد للمرضى ما يعرّض حياتهم للخطر»، مشيرا إلى «أنّ هناك مبلغ 11 مليون دولار مخصّص لقطاع الاستشفاء، بينما هناك مبلغ 7 مليون دولار يتمّ الحديث عن زيادته إلى الميزانية، وبالتالي فإنّ تخفيض ميزانية الاستشفاء للاجئين الفلسطينيين امر غير مبرّر من قبل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين». وأكدمدقح «أنّ القوى الفلسطينية كافة عبرت عن رفضها للخطة الاستشفائية الجديدة التي تعارض مع مصلحة اللاجئين، في ظل وجود مخاطر مؤكّدة تهدّد حياة اللاجئين الفلسطينيين»، لافتا في الوقت عينه إلى «أنّ غالبية اللاجئين غير قادرين على تغطية كلفة الاستشفاء الذي بات يترتب عليهم دفعه، فيعوض العمليات لا تغطيها أونروا، كما أنّ عمليات السرطان لا تتمّ تغطيتها إلا بنسبة 40 في المئة، فمن يتحمل التكاليف؟»

وختم المدقح سائلا عن كيفية تغطية نفقات العمليات التي تتخطى كلفتها خمسة آلاف دولار، مشيرا إلى أنّه بعد تقليص الوكالة خدماتها يات اللاجئ يواجه عبء تغطية نفقات الاستشفاء، خصوصا أنّ بعض الحقن والأدوية غير مشمولة بالتغطية من قبل أونروا. وحذر المدقح من «أنّ سياسة الحصار والحرمان والتضييق على اللاجئين قد تُودي إلى حصول انفجار».

شاهد: ما يحصل أبعد من كونه أزمة مالية

وفي السياق عينه، أشار مسؤول العلاقات العامة والإعلامية في المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان «شاهد» محمد

تجمع محامي الطعن: لإعلان حالة طوارئ ووقف العمل بقانون الإيجارات الجديد

ويتوجب استنّخار بت الدعاوى إلى

حين معرفة صيرر المواد التي أنبؤها خصوصا إذا كانت متصلة بالمواد وجود آلية أو احتساب التعويض وبدل المثل».

وختم زحور: «مسي ضروريا إعلان حال الطوارئ القضائية والنيابية ووقف العمل بالقانون في انتظار التشرييع الملائم، لا أن يتمّ الانقاف على قرارات المجلس الدستوري وباستبدال مواد القانون اللغاية ب مواد تطبيق وغير قابلة للتطبيق في أي طرق من طرق المراجعة واصبحت لاية، خصوصا أنّ قرارات المجلس الدستوري مُبرّمة، وبالتالي يقتضي ويتطلب على القضاء عدم مناقشتها في الشكل كونها أصبحت بحكم غير الموجودة بالنسبة إلى الجميع، وإلا كانت بعض المحاكم تخرّج عن اختصاصها وتشرع في مواد لاية يقتضي حصرا على المجلس النيابي إعادة صوغها وتنظيمها وإعادة نشرها بحسب الأصول لإعزام المواطنين بها في الجريدة الرسمية، وليس عبر حكم من هنا أو حكم مضاد له من هناك، واصبح ضروريا استنّخار بت الدعاوى وتحديد بدل التعويض والمثل أو بدل الإيجار وبكل ما يتعلق بالمواد التي أبطلت إلى حين صدور قانون واضح معلل وقابل للحياة».

طالب رئيس «تجمّع المحامين للطنن بقانون الإيجارات وتعديله» الحماي أديب زحور، بإعلان حال طوارئ قضائية ونيابية، خصوصا بعد القرارات السودبة التي صدرت عن محكمة الاستئناف في جبل لبنان وهي محكمة استئناف وحيدة في بعيدا برئاسة القاضية ريمما شباربو، بحيث باتت واضحة الانتقاص في الأحكام الصادرة»، مشدداً على أنّ «أحكامها باتت ثابتة وستتعلق تطبيق القانون القديم 160/ 192وعدم تطبيق القانون الإيجارات الجديد، لا سيما في دعاوى الاسترداد وعدم رجعية قانون الإيجارات وعدم تطبيق القوانين والتنفيذ في كل ما يتعلق بالمواد التي أبطلت ومنها إمكن تحديد التعويض وبدل المثل الأكثر جدلا ومنازعة بين المواطنين، والأهم هو التعليل الذي اعتمدته الرئيسة شباربو ومكتمتها بحيث تطبق مواد الاسترداد في ضوء المادة 55 أي بعدم رجعية القانون الجديد وفي وقت معلق المادة 32 لا بعد عطفها على المادة 22 و55، والقول برجعية القوانين على الأحكام التي لم تبرم يؤدي إلى تناقض الأحكام».

وأضاف في تصريح: «أما بالنسبة إلى الدعاوى التي قدمت بعد صدور القانون الجديد فعلى القاضي برأيها، التي أبطلها المجلس الدستوري،